حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
العدد (الثامن و التسعون بعد المائة) - شهر مارس ٢٠٢٤

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بقرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء برنامج بِاسم "برنامج دعم الإدارات القانونية"

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بما اشتملت عليه الأنظمة في المملكة من مرتكزات حقوقية تنبذ التمييز العنصري

في اليوم العالمي للمرأة الفاخري: السياسات العامة في السعودية وما اشتملت عليه من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة ساهمت في دعم وتعزيز حقوق المرأة على أرض الواقع

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن: "تدابير مكافحة كراهية الإسلام"

الفهرس

فرع الجمعية بالجوف يشارك في ملتقى "مفهوم التسامح والتعايش والقيم الإنسانية" 07

الجمعية تشارك في ملتقى " التنمية الشبابية المستدامة - الشباب نما الحاضر والمستقبل" 08

الجمعية تشارك في مهرجان التمور العاشر في منطقة الجوف 09

الأمم المتحدة تحيي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري 12

الأمم المتحدة تحيي اليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار 16

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بقرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء برنامج باِسم "برنامج دعم الإدارات القانونية"

ثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء برنامج باسم " برنامج دعم الإدارات القانونية «بهدف دعم الإدارات القانونية» في الأجهزة الحكومية وتطويرها.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري أن الإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية تمثل النظام القانوني في المملكة والذي من خلاله يتم توفر الحماية القانونية لحقوق الإنسان، وبالتالي فالدور الذي تقوم به هام و ذو أثر لحفظ الحقوق وتعزيز العدالة من خلال تطبيق ما نصت عليه الأنظمة السارية في المملكة ونشر الوعي بها و دراسة الشكاوى والتظلمات التي تدخل ضمن اختصاصها بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات القانونية اللازمة، وبدون شك سيساهم البرنامج في تطوير اداء هذه الإدارات وقدرات العاملين فيها بما ينعكس على جودة مخرجاتها.

وأكد الفاخري أن إنشاء مثل هذا البرنامج يؤكد الاهتمام الذي توليه القيادة للأعمال القانونية وتطويرها وحوكمتها وتعزيز كفاءة مخرجاتها والإجراءات المتصلة بها بما يتوافق مع السياسات العامة وما اشتملت عليه من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان على أرض المملكة،ويحقق العدالة القانونية الشاملة.

و أوضحت تفاصيل إنشاء برنامج باسم «برنامج دعم الإدارات القانونية»، الهادفة إلى دعم الإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية وتطويرها، وفقاً لقرار مجلس الوزارء في جلسته التي عقدت مؤخراً، أن هذا البرنامج يشترط فيها عدم الإخلال باختصاصات جميع الجهات في الدولة ومسؤولياتها، للبرنامج – وفق الإمكانات المتاحة – والقيام بكل ما يلزم لتحقيق أهدافه، ومن ذلك تقديم الدعم القانوني والفني – بناءً على الطلب – للإدارات القانونية في الجهات الحكومية، بما يمكنها من متابعة ما يرفع منها أو عليها داخل المملكة من دعاوى أمام المحاكم أو هيئات التحكيم المحلية أو الجهات ذات الاختصاص القضائي في الداخل، التي خولها النظام اختصاصاً قضائياً في تلك الدعاوى، وكذلك تقديم الدعم اللازم – بناءً على الطلب – للإدارات القانونية في الجهات الحكومية، بما يمكنها من دراسة مشروعات الأنظمة وإبداء الرأي في شأنها. وهناك لجنة إشرافية للبرنامج – في سبيل تحقيق هذه الاختصاصات – يتم تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة من أعضائها أو من سواهم، يعهد إليها بما تراه من مهمات، ويحدّد في قرار تشكيل كل لجنة لرئيسها وأعضائها وأتعابهم أو مكافآتهم ومدة عملهم واختصاصاتها، ويكون لها الاستعانة بمن تراه لتأدية المهمات الموكولة إليها، وللجنة الإشرافية كذلك تفويض المدير العام للبرنامج أو من تراه من أعضاء اللجنة أو من منسوبي البرنامج ببعض اختصاصاتها.

ويتم الموافقة على الخطط العامة والتفصيلية لأوجه نشاط البرنامج مع إقرار اللوائح الإدارية للبرنامج بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وإقرار اللوائح المالية للبرنامج والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية، على أن تتضمن الآلية المناسبة للتعاقد لتقديم الخدمات المشتركة للبرنامج من خلال أي من الجهات التي توافق عليها اللجنة الإشرافية.

21 مارس

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بما اشتملت عليه الأنظمة في المملكة من مرتكزات حقوقية تنبذ التمييز العنصري

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري أن إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يؤكد على ضرورة القضاء السريع على التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها، جاء ذلك بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري والذي يصادف الحادي والعشرين من مارس من كل عام.

وقال رئيس الجمعية أن اليوم العالمي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري مناسبة هامة للتذكير بأهمية الوقوف بحزم ضد التمييز العنصري بكافة صورة وأشكاله ونبذ الكراهية والتعصب، وتعزيز ثقافة التسامح، والتعايش، وسيادة العدل، والمساواة.

واعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية إن الطريقة التي تمارس بها إسرائيل سيطرتها على الشعب الفلسطيني مثالاً حياً وصارخاً للتمييز العنصري في ظل استمرار الحكومات الغربية في تقديم كافة أنواع الدعم لقوات الاحتلال الإسرائيلية لمواصلة التمييز والفصل العنصري المتواصل على الأبرياء العزل، مما يتطلب ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير عاجلة لأنهاء معاناة الشعب الفلسطيني من آثار التمييز العنصري الإسرائيلي.

وأشاد الفاخري بما اشتملت عليه الأنظمة في المملكة من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان بما يتوافق مع السياسات العامة للدولة وفق توجيهات القيادة الرشيدة - أيدها الله - والتي تؤكد وبشكل أساسي على المساواة و العدل والتسامح واحترام حقوق الإنسان ونبذ التمييز العنصري بكافة أشكاله وصوره.

تتمة 12

في اليوم العالمي للمرأة
الفاخري: السياسات العامة في السعودية وما اشتملت عليه من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة ساهمت في دعم وتعزيز حقوق المرأة على أرض الواقع

قال رئيس الجمعية المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، «يحتفل المجتمع الدولي في الثامن من مارس في كل عام باليوم العالمي للمرأة تبعاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1977 باعتباره مناسبة رسمية، والذي حمل هذا العام عنوان" الاستثمار في النساء: تسريع وتيرة التقدم".

وبهذه المناسبة صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد بن عبد الرحمن الفاخري بأن هذا اليوم مناسبة هامة لاستعراض الإصلاحات المتسارعة والممكنات الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، من خلال عدة مبادرات وبرامج ساهمت في تمكين القيادات النسائية في مواقع اتخاذ القرار، فالجمعية من خلال متابعتها رصدت زيادة حصة المرأة في سوق العمل وفي توليها المناصب القيادية حيث لوحظ اهتمام كبير من حكومة المملكة العربية السعودية بدعم المرأة وتمكينها بما يتوافق مع السياسات العامة وما اشتملت عليه من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة لدعم وتعزيز حقوق المرأة على أرض الواقع.

وثمن رئيس الجمعية تخصيص أحد أهداف رؤية السعودية 2030 لضمان زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال صدور العديد من القرارات والتشريعات والأنظمة التي تعزز مكانتها في المجتمع لتصبح شريكاً فاعلاً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها مما ساهم في تمكينها على الصعيد الوطني والدولي، الأمر الذي أتاح للمرأة أداء دور مهم في التنمية.

واختتم رئيس الجمعية تصريحه أن من الضروري تكثيف البرامج التوعوية بحقوق المرأة وفق ما نصت عليه الأنظمة بما يساهم في تمكينها من معرفة ما لها من حقوق كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السارية في المملكة، بالإضافة إلى أهمية رفع وعي المجتمع بهذه الحقوق لاحترامها وعدم المساس بها».

تتمة 10-11

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ترحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن: "تدابير مكافحة كراهية الإسلام"

رَحّبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن تدابير مكافحة كراهية الإسلام، وتعيين مبعوثٍ خاصٍّ للأمم المتحدة مَعنِيٍّ بمكافحة "الإسلاموفوبيا" واعتبرت الجمعية ذلك خطوة مهمة لنبذ خطاب العنصرية، والتعصب، والتطرف، والكراهية والتحريض على العنف وممارسته ضد المسلمين.

وأكد رئيس الجمعية المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري أهمية هذا القرار والذي سيساهم في تعزيز التسامح والتعايش السلمي والاندماج والمشاركة المجتمعية والحد من التوترات والصراعات الدينية والعنف المرتبط بها، مما يؤثر إيجابياً على السلام العالمي ويدعم بناء جسور الحوار والتفاهم الذي يساهم في تحقيق سلام أكثر استدامة في المجتمع الدولي.

ونوّهت الجمعية بتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لمكافحة الكراهية ضد المسلمين، وحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك التدابير التشريعية والسياساتية، لمكافحة التعصب الديني والقوالب النمطية السلبية والكراهية والتحريض على العنف ضد المسلمين.
وثمن رئيس الجمعية دعم المملكة الدائم للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الأفكار المتطرفة، وتبنيها لقيم التسامح والتعايش السلمي بين الثقافات والأديان المختلفة، والذي كان له بالغ الأثر في ترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل بين أتباع الأديان والطوائف والمذاهب المختلفة، وتعزيز ثقافة التعايش والتسامح والاعتدال.

تتمة 13

فرع الجمعية بالجوف يشارك في ملتقى "مفهوم التسامح والتعايش والقيم الإنسانية المشتركة و قيم التلاحم الوطني وآثار التعايش مع الثقافات الأخرى"

استمراراً لرسالة الجمعية و تحقيقاً لأهدافها ومهامها في نشر الثقافة الحقوقية من خلال مشاركتها في العديد من الفعاليات و الأنشطة، وتلبية لدعوة هيئة حقوق الإنسان و مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، فقد شارك وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف وتحت إشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري، في ملتقى "مفهوم التسامح والتعايش والقيم الإنسانية المشتركة و قيم التلاحم الوطني وآثار التعايش مع الثقافات الأخرى"، وقد ضم الوفد كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (مدير الفرع)، و الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي (سكرتير الفرع)، وقد تحدث في الملتقى كلاً من: الدكتور / طامي الشمراني من جامعة الجوف، الدكتور / ضيف الله مقحم العتيبي من جامعة الجوف، الاستاذ / زيدي راكد الرويلي مدير هيئة حقوق الإنسان بالجوف.

تناولت مشاركة مدير فرع الجمعية حول دور الأسرة والمدرسة حيال تعليم الطفل على مفهوم التسامح وأن الإسلام يحث على ذلك والأخلاق ليكون الطفل من بدايته على معرفه تامه بذلك.

و تضمن الملتقى أربعة محاور اشتملت على مفهوم التسامح والتعايش، والقيم الإنسانية المشتركة، قيم التلاحم الوطني، بالإضافة إلى آثار التعايش مع الثقافات الأخرى. وتأتي هذه الفعالية التي نظمتها إدارة التواصل والتوعية في إطار تعاون الهيئة وفروعها مع مختلف الجهات لتعزيز حقوق الإنسان وتنمية الوعي بها.

فرع الجمعية بالجوف يشارك في ملتقى " التنمية الشبابية المستدامة - الشباب نما الحاضر والمستقبل"

استمراراً لرسالة الجمعية و تحقيقاً لأهدافها ومهامها في نشر الثقافة الحقوقية من خلال مشاركتها في العديد من الفعاليات و الأنشطة، وتلبية لدعوة فرع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالجوف بالتعاون مع جمعية نبل الشبابية، فقد شارك وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف وتحت إشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري، في ملتقى "فرع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالجوف جمعية نبل الشبابية"، وقد ضم الوفد كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (مدير الفرع)، و الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي (سكرتير الفرع)، وقد تحدث في الملتقى، الأستاذ/ نامي عبدالعزيز الرويلي مدير فرع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالجوف، و الأستاذ/ موسى عتيق الهبيدي رئيس مجلس إدارة جمعية نبل الشبابية.

وتناول الملتقى عدداً من المحاور والتي منها:

- العمل على تطوير الشباب في الحاضر والمستقبل وتعزيز قدراتهم ومفاهيمهم حيال ما يصدر من مستجدات تواكب العصر ودور القطاعات في تعزيز ذلك.
- باب نما الحاضر والمستقبل وما يتطلب منهم ولهم، ودور القطاعات في تعزيز ذلك.
- مبادرات تاهيل الخبرات الذكيه مع مؤسسة عبدالعزيز الجميح.
- إقامة شراكات مع كلاً من: فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالجوف، مدارس الأندلس الأهلية بسكاكا، مؤسسة الأمل لخدمات الأعمال، جمعية تمكين التعاونية، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم، المجلس التخصصي لمجلس الشباب، جمعية تواد للتنمية الأسرية.

فرع الجمعية بالجوف يشارك في مهرجان التمور العاشر في منطقة الجوف

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف، دشن سموه مهرجان التمور العاشر في منطقة الجوف في مدينة المعارض بمحافظة دومة الجندل، بحضور محافظ دومة الجندل الدكتور/ طلال بن مشل التمياط، و بتنظيم من بلدية دومة الجندل، وإشراف أمانة منطقة الجوف ومشاركة المزارعين والمنتجين والخبراء والمهتمّين.

و استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية من خلال مشاركتها في العديد من الفعاليات و الأنشطة، شارك وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف وتحت إشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري، في فعاليات المهرجان، وقد ضم الوفد كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (مدير الفرع)، الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي (سكرتير الفرع).

جاءت مشاركة الفرع من خلال ركن توعوي تثقيفي تم خلاله توزيع العديد من اصدارات ومطبوعات الجمعية الحقوقية، كما تم الرد على استفسارات الزوار.

من جانبه أعرب أمين منطقة الجوف المهندس/ عاطف بن محمد الشرعان عن شكره وامتنانه لسموه على دعم المهرجانات بالمنطقة والقطاعات المختلفة، وفي مقدمتها القطاع الزراعي ومنتجي التمور، وأشار الشرعان إلى ما حققه مهرجان التمور من نجاحات في الأعوام الماضية، حيث أسهم في إيجاد نوافذ تسويقية للمزارعين والتعريف بجودة منتجات الجوف محليًا وإقليميًا، مضيفًا أن جائزة سموه للتمور لها دور كبير في دعم المزارعين وتحفيز تطوير جودة المنتج.

دول العالم تحتفل باليوم العالمي للمرأة تحت شعار «الاستثمار في قيادة النساء والفتيات وفي مشاركتهن في بناء السلام»

يحتفل العالم بيوم المرأة في الثامن من شهر مارس من كل عام، ولا يقتصر الاحتفال فقط على هذا التاريخ، حيث تشجع جميع دول العالم على الاستمرار بتكريم المرأة ورفع مكانتها وتشجيعها على العمل طوال العام، والاحتفال باليوم العالمي للمرأة يعني الاعتراف بالنساء ودورهن الكبير في تحمل المسئولية بالرغم من كافة الظروف التي تتعرض لها في حياتها، كذلك لتكريمهن لقيادتهن الحكيمة في مراكز العمل، ولمساهمتهن في تحقيق مستقبل مستدام.

تم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة لأول مرة في عام 1911 من قبل دولة النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسرا، وفي عام 1975م اعترفت الأمم المتحدة به، حتى تم تخصيص يوم 8 مارس ليكون تاريخاً للاحتفال بمدى تقدم المرأة في المجتمع والسياسة والاقتصاد وكافة المجالات الأخرى.

تتمة ص 5

و استمراراً لمشاركة الجمعية بكافة فروعها دول العالم إحياء اليوم العالمي للمرأة من خلال إقامة العديد من الفعاليات والأنشطة المتنوعة في مقرها الرئيسي وفروعها، فقد جاءت تلك المشاركة على النحو التالي:

- شارك وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف وتحت إشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور /طارش بن مسلم الشمري، في الملتقى العام الذي نظمته هيئة حقوق الإنسان بالجوف بالتعاون مع فرع الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية بالجوف، تحت عنوان"جهود المملكة في تمكين المرأة وحفظ حقوقها"، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وقد ضم الوفد كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (مدير الفرع)، و الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي (سكرتير الفرع)، وقد تحدث في الملتقى العديد من المختصين والأكاديمين.

تناول الملتقى عدداً من المحاور:

- استعراض المساواة بين الرجل والمرأة من ناحية الحقوق والتعليم والتدريب والعمل والمنح والاعانات والحضانة.
- دخول المرأة في المجال العسكري والرياضة بناءً على موافقة مجلس الوزراء.
- حقوق المرأة قبل الزواج ومنع العنف الاسري وظروف العمل بما يعزز حقوق المرأة.
- اعلان انهاء التميز ضد المرأة وحقها بمنحها جواز سفر والتبليغ عن وفاة أحد أقاربها وحقها في منحها رخصة قيادة على حد سواء مع الرجل.
- عدم انتشار قضايا العنف الاسري وحق حضانه المرأة لأولادها والنفقة
- تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي وتصميم برامج لتمكين المرأة للعمل ورفع نسبة النساء في المراكز القيادية ولتمثيل المملكة في الوفود.
- ادخالها سوق العمل والاقتصاد وفتح المجال في القطاع الخاص والعام.
- تعديل كثير من الأنظمة التي تكفل حقوق المرأة حيال حمايتها من الإيذاء النفسي والجسدي.

اليوم العالمي للمرأة:

تحتفل كثير من البلدان حول العالم باليوم العالمي للمرأة، فهو يوم يُعترف به بإنجازات المرأة بدون النظر في أي تقسيمات أخرى من مثل القومية والإثنية واللغة والثقافة والبيئة الاقتصادية أو السياسية، وبرز هذا اليوم مع ظهور أنشطة الحركة العمالية في مطلع القرن العشرين في أمريكا الشمالية وبقاع القارة الأوربية.

ومنذ تلك السنوات المبكرة، كان لليوم الدولي للمرأة بعده العالمي الجديد للنساء في الدول النامية والمتطورة على السواء. وساعد نمو حركة اليوم الدولي للمرأة - التي عزز منها عقد أربعة مؤتمرات أممية في ما يخص بالمرأة وقضاياها - في جعل هذا الاحتفال فرصة لحشد الدعم لحقوق المرأة ودعم مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أنطونيو غوتيريش، نحتفي بالنساء والفتيات في العالم أجمع، ونشيد بكل ما حققنه في مسيرة الكفاح من أجل المساواة.

لقد حققت المرأة والفتاة مكاسب كبيرة - هدم الحواجز وتفكيك الصور النمطية وحفز التقدم نحو

عالم أكثر عدلاً ومساواة.
ومع ذلك، فإنهن يواجهن عقبات هائلة، فهناك البلايين من النساء والفتيات يتعرضن للتهميش والظلم والتمييز، بينما يظل وباء العنف ضد المرأة المستحكم وصمة عار في جبين البشرية.

ولا يزال عالمنا يعكس علاقات القوة الخاضعة لهيمنة الذكور منذ آلاف السنين.
والتقدم الذي تم إحرازه يتعرض حاليا للهجوم، حيث توجد ردة فعل عنيفة ضد حقوق المرأة.
ولا تزال المساواة في القانون، إذا قسنا وتيرة التقدم صوب تحقيقها بمعدلنا الحالي، بعيدة المنال بحوالي ثلاثمائة عام.
وهذا يوجب علينا أن نتحرك بشكل أسرع بكثير.
إننا، في اليوم الدولي للمرأة، نعلن وقوفنا إلى جانب النساء والفتيات اللواتي يكافحن من أجل حقوقهن، والتزامنا بتسريع وتيرة التقدم.
وفي موضوع هذا العام - الاستثمار في المرأة - تذكيرٌ لنا بأن إنهاء النظام الأبوي يحتاج إلى أموال جاهزة.
فيجب علينا أن نساند المنظمات النسائية التي تكافح على خط المواجهة.

ويجب أن نستثمر في برامج لإنهاء العنف ضد المرأة، وفي الدفع قُدما بشمول المرأة وقيامها بدور قيادي في الاقتصادات والتكنولوجيات الرقمية وبناء السلام والعمل المناخي.

وكل هذا يتوقف على إطلاق العنان للتمويل من أجل التنمية المستدامة بحيث يكون لدى البلدان أموال متاحة للاستثمار في المرأة والفتاة.
إننا نحتاج أيضا إلى زيادة عدد القيادات النسائية في مؤسسات الأعمال والمؤسسات المالية والمصارف المركزية ووزارات المالية. فذلك يمكن أن يساعد في تشجيع الاستثمارات في السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات المرأة والفتاة.
وحقوق المرأة هي طريق مؤكد نحو مجتمعات يعمها العدل والسلام والازدهار. وهي خير لنا جميعا.

دعونا نتخذ معاً إجراءات عاجلة لجعلها حقيقة واقعة.

مشاركة المرأة بالأرقام:

- من بين 18 اتفاقية سلام تم التوصل إليها في العام 2022، تم توقيع اتفاقية واحدة فقط بمشاركة ممثلة عن مجموعة أو منظمة نسوية، أو بحضورها.
- لا تزال 54 في المائة من البلدان تفتقر إلى القوانين في جميع المجالات الأساسية بشأن المساواة بين الجنسين (بما في ذلك المساواة في حقوق الزواج والشروع في الطلاق).
- اعتبارًا من تموز/ يوليو 2023، على رأس 27 دولة أو حكومة امرأة. بلغت النسبة العالمية للنساء في البرلمانات 26.5 في المائة.
- بلغت نسبة النساء في البرلمانات الوطنية في البلدان المتأثرة بالنزاعات 23 في المائة، وتمثيل المرأة في الحكومات المحلية أعلى من تمثيلها على المستوى الوطني، حيث تشغل النساء 35.5 في المائة من المقاعد المنتخبة في الهيئات التداولية المحلية في جميع أنحاء العالم، و24.5 في المائة من تلك المقاعد في البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- بالمعدل الحالي، سيستغرق تحقيق الحوكمة الشاملة 130 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى الاتجاهات الحالية التي تحقّق ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.52 في المائة فقط، لن يتحقق التكافؤ بين الجنسين في المناصب الوزارية قبل العام 2077.

الأمم المتحدة تحيي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

تتمة ص 4

وفي سياق متصل أحيت الأمم المتحدة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، تحت شعار: "عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي".

وبدوره، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش إلى الالتزام بالعمل على بناء عالم تسوده الكرامة والعدالة ويعمه تكافؤ الفرص لصالح كل مجتمع محلي في كل مكان.

وقال الأمين العام في رسالة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري العنصرية آفة تطال عدواها البلدان والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وهي تركة متجذرة من مخلفات عهود الاستعمار والاسترقاق.

وعواقبها المهولة تتجسد في الحرمان من الفرص، والدوس على الكرامة، وانتهاك الحقوق، وإزهاق الأرواح، وتدمير حياة الأشخاص. والعنصرية شائعة، لكن تأثيرها على المجتمعات المحلية يختلف من مجتمع إلى آخر.

وموضوع اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري لهذا العام سلط الضوء على هذه الحقيقة، ويركز على المنحدرين من أصل أفريقي وعلى مبادئ الاعتراف والعدالة والتنمية.

ذلك أن المنحدرين من أصل أفريقي يمثل أمامهم تاريخ فريد من العنصرية المنهجية والمؤسسية، ويواجهون اليوم تحديات شديدة. ويجب أن نتخذ مواقف ردا على هذه الحقيقة، بالتعلم من أنشطة الدعوة الدؤوبة للمنحدرين من أصل أفريقي واتخاذها أساسا نبني عليه.

ويشمل ذلك انخراط الحكومات في النهوض بسياسات وبتدابير أخرى ترمي إلى القضاء على العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي.

وكذلك قيام شركات التكنولوجيا على سبيل الاستعجال بمعالجة التحيز العنصري الذي يتسم به الذكاء الاصطناعي.

لنلتزم إذن بالعمل معا، في هذا اليوم، من أجل بناء عالم تسوده الكرامة والعدالة ويعمه تكافؤ الفرص لصالح كل مجتمع محلي في كل مكان.

ويقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافين، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

في اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام: الأمين العام يدعو إلى اجتثاث التعصّب من جذوره

تتمة ص 6

وفي سياق متصل قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن هناك موجة متصاعدة من الكراهية ضد المسلمين في كثير من أنحاء العالم، ودعا إلى الوقوف في وجه التعصّب بجميع أشكاله واجتثاثه من جذوره.

جاء ذلك خلال رسالة له بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا)، قال السيد غوتيريش إن التمييز المؤسسي وأشكالا أخرى من العوائق تنتهك حقوق الإنسان والكرامة الواجبة للمسلمين. وأشار إلى أن مجتمعات بأسرها توصم بسبب ما يُطلق من خطاب يحضّ على الانقسام "وما يجري من تصوير للمسلمين بغير حقيقتهم"، فيما يؤجّج خطاب الكراهية على الإنترنت العنف في الحياة الحقيقية.

وشدد السيد غوتيريش على أن هذا الاتجاه "المثير للجزع" يعود في مجمله إلى نمط أشمل "يتم في إطاره الهجوم على الجماعات الدينية والشرائح المستضعفة، بما في ذلك اليهود وطوائف الأقلية المسيحية وغيرهم".

وقال: "يجب على القادة أن يدينوا الخطاب التحريضي المؤجج للنعرات وأن يحموا الحرية الدينية. ويجب على المنصات الرقمية أن تطبّق ضوابط على المحتوى الذي يحضّ على الكراهية وأن تحمي المستخدمين من المضايقات. ويجب على الجميع أن يتّحدوا لمكافحة التعصب والتنميط والتحيّز".

هذا وقد دعا الأمين العام إلى الالتزام بتشجيع الاحترام المتبادل والتفاهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإقامة مجتمعات شاملة لجميع الناس يعمّها السلام والعدل.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حددت يوم 15 آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام في قرار اتخذته منذ عامين، شددت فيه على أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن ولا ينبغي ربطهما بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ودعت إلى تشجيع إقامة حوار عالمي بشأن تعزيز ثقافة التسامح والسلام على جميع المستويات، استنادا إلى احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات.

في تقرير دولي صدر مؤخراً
الأمم المتحدة تؤكد أن هدر الأغذية يزيد عدد الجائعين في العالم

أهدرت الأسر في جميع القارات أكثر من مليار وجبة يوميا عام 2022، في حين تضرر 783 مليون شخص من الجوع وواجه ثلث البشرية انعداما للأمن الغذائي. ولا يزال هدر الأغذية يضر بالاقتصاد العالمي ويؤدي إلى تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث.

هذا ما توصل إليها تقرير مؤشر هدر الأغذية لعام 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي أعدته منظمة WRAP غير الحكومية. نُشر التقرير قبيل اليوم الدولي للقضاء على الهدر والذي تحييه الأمم المتحدة سنوياً في 30 مارس.

ويقدم التقرير التقدير العالمي الأكثر دقة بشأن هدر الأغذية في مرحلتي البيع بالتجزئة والاستهلاك. ويقدم إرشادات للبلدان بشأن تحسين جمع البيانات ويقترح أفضل الممارسات في الانتقال من قياس مقدار هدر الأغذية إلى الحد منه.

هدر الأغذية مأساة عالمية:

وقالت إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "هدر الأغذية هو مأساة عالمية. سيعاني ملايين الأشخاص من الجوع اليوم بسبب هدر الأغذية في جميع أنحاء العالم. لا تعتبر هذه قضية إنمائية رئيسية فحسب، بل إن آثار هذا الهدر الغذائي تسبب تكاليف باهظة بالنسبة للمناخ والطبيعة".

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

وفقاً للسيدة إنغر أندرسن، هو أننا نعلم أنه إذا أعطت البلدان الأولوية لهذه القضية، فيمكنها عكس فقدان الغذاء وهدره بشكل كبير، والحد من تأثيرات المناخ والخسائر التي تلحق بالاقتصاد، وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية.

بدورها، قالت هاربيت لامب، الرئيسة التنفيذية لمنظمة WRAPغير الحكومية: "نحن بحاجة إلى مزيد من العمل المنسق عبر القارات وسلاسل التوريد في ظل التكلفة الهائلة التي تتحملها البيئة والمجتمع والاقتصادات العالمية بسبب هدر الأغذية. ندعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعوة المزيد من دول مجموعة العشرين لقياس هدر الأغذية والعمل على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار والهدف 12 المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين. هذا أمر بالغ الأهمية لضمان إطعام الناس، وليس مدافن النفايات".

ودعت هاربيت لامب الجهات الفاعلة إلى ضرورة أن تدعم البرامج التي تعالج التأثير الهائل لهدر الأغذية على الأمن الغذائي ومناخنا ومحافظنا المالية.

الآثار المدمرة لهدر الطعام على البيئة:

أفاد التقرير -وفقاً للبيانات الحديثة- بأن فقد الأغذية وهدرها يؤديان لتوليد ما بين 8 و10 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية السنوية، أي ما يقرب من 5 أضعاف انبعاثات قطاع الطيران، إضافة لفقدان كبير للتنوع البيولوجي، لافتاً إلى أن خسائر الغذاء وهدره على الاقتصاد العالمي تقدر بنحو تريليون دولار.

أهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية:

يؤدي فقد الأغذية وهدرها إلى تقويض استدامة نظمنا الغذائية. فعند فقد الطعام أو إهداره، فإن جميع الموارد التي تُستخدم لإنتاج هذا الغذاء -بما في ذلك المياه والتربة والطاقة والعمالة ورأس المال- تذهب هباءً. وفضلا عن ذلك يتسبب التخلص من المواد الغذائية وفقدان الغذاء وهدره في مدافن النفايات إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يسهم في تغير المناخ. كما يمكن أن يؤثر فقد الأغذية وهدرها سلبًا على الأمن الغذائي وإتاحة الغذاء، وزيادة كلفته.

ولا يمكن أن تكون أنظمتنا الغذائية مرنة إذا لم تكن مستدامة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى التركيز على اعتماد نهج متكاملة مصممة لتقليل فقد الأغذية وهدرها.

الأمم المتحدة تحيي اليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار

تحتفل الأمم المتحدة في الـ 5 آذار/ مارس، من كل عام باليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، يضطلع اليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بأهمية في تعميق فهم الجمهور العام العالمي بكيفية مساهمة جهود نزع السلاح في تعزيز السلم والأمن، ومنع النزاعات المسلحة وإنهائها، والحد من المعاناة الإنسانية التي تسببها الأسلحة.

يُراد من اليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار إذكاء الوعي وتعميق الفهم بقضايا نزع السلاح بين الجمهور العام، وبخاصة الشباب.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة ، ما فتئت الأهداف المتعلقة بنزع السلاح متعدد الأطراف والحد من الأسلحة من الأهداف المحورية في جهود المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين.

ولم تزل أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، مصدر قلق رئيس بسبب قوتها التدميرية وما تمثله من تهديد على البشرية. والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتهددان السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، في حين يُعرض استخدام الأسلحة المنفجرة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين لمخاطر كبيرة. وتشكل تقنيات الأسلحة الجديدة والناشئة، مثل الأسلحة المستقلة، تحديًا للأمن العالمي وقد حظيت باهتمام متزايد من المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية.

وبتلك المناسبة قال أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة " في هذا اليوم الدولي الأول من نوعه للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، يتلاقى المجتمع العالمي حول قناعة أساسية.

وهي أن عالمنا لا مكان فيه لمنظومات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والذاتية التشغيل التي لا يمكن التنبؤ بمسلكها ولا لغيرها من منظومات الأسلحة العشوائية.

ومع ذلك، لا تزال مصادر الخطر هذه وغيرها تهدد البشرية اليوم، في ظل مستويات قياسية من الإنفاق العسكري، وتزايد انعدام الثقة، والتوترات الجيوسياسية التي إذا تركت دون كابح، يمكن أن تتحول إلى صراع أكبر.

وعلى وجه الخصوص، لا يزال عدد الأسلحة النووية المحتفظ بها في المخزونات في جميع أنحاء العالم يبلغ حوالي 13 000 سلاح نووي - وهو عدد يزيد عمّا يكفي لتدمير كوكبنا عدة مرات في وقت بلغ فيه خطر استخدامها أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة.

إنني، في هذا اليوم المهم، أدعو جميع الشركاء - من الحكومات والأوساط الأكاديمية، إلى وسائل الإعلام، وهيئات المجتمع المدني، والقطاعات الصناعية المعنية، والشباب - إلى رفع مستوى الانتباه لحالة الطوارئ الجماعية هذه وإذكاء الوعي بما يكتسيه نزع السلاح وعدم الانتشار من أهمية حاسمة لمستقبل البشرية.

كما أحث القادة على اتخاذ خطوات لتعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار - بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ودعم خطة جديدة للسلام ذات رؤية متجددة لنزع السلاح.
فنزع السلاح وعدم الانتشار هما استثمارٌ في السلام.
وهما استثمارٌ في مستقبلنا.
دعونا نقضِ على هذه التهديدات قبل أن تقضِي علينا.

الجزء التاسع من «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»

المادة الثانية والعشرون - احترام الخصوصية

1. لا يجوز تعريض أي شخص ذي إعاقة، بصرف النظر عن مكان إقامته أو ترتيبات معيشته، لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو أي نوع آخر من وسائل الاتصال التي يستعملها، ولا للتهجم غير المشروع على شرفه وسمعته. ولجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في حماية القانون لهم من أي تدخل أو تهجم من هذا القبيل.

2. تقوم الدول الأطراف بحماية خصوصية المعلومات المتعلقة بالشؤون الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة وبصحتهم وإعادة تأهيلهم على قدم المساواة مع الآخرين.

المادة الثالثة والعشرون - احترام البيت والأسرة

1. تتخذ الدول الأطراف تدابير فعالة ومناسبة للقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المسائل ذات الصلة بالزواج والأسرة والوالدية والعلاقات، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وذلك من أجل كفالة ما يلي:

(أ) حق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم في سن الزواج في التزوج وتأسيس أسرة برضا معتزمي الزواج رضا تاماً لا إكراه فيه؛

(ب) الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ قرار حر ومسؤول بشأن عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم وفترة التباعد بينهم وفي الحصول على المعلومات والتثقيف في مجالي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما يتناسب مع سنهم، وتوفير الوسائل الضرورية لتمكينهم من ممارسة هذه الحقوق؛

(ج) حق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال، في الحفاظ على خصوبتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

2. تكفل الدول الأطراف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومسؤولياتهم فيما يتعلق بالقوامة على الأطفال أو كفالتهم أو الوصاية عليهم أو تبنيهم أو أية أعراف مماثلة، حيثما ترد هذه المفاهيم في التشريعات الوطنية، وفي جميع الحالات ترجح مصالح الطفل الفُضلى. وتقدم الدول الأطراف المساعدات المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم في تنشئة الأطفال.

3. تكفل الدول الأطراف للأطفال ذوي الإعاقة حقوقا متساوية فيما يتعلق بالحياة الأسرية. وبُغية إعمال هذا الحق ومنع إخفاء الأطفال ذوي الإعاقة وهجرهم وإهمالهم وعزلهم، تتعهد الدول الأطراف بأن توفر، في مرحلة مبكرة، معلومات وخدمات ومساعدات شاملة للأطفال ذوي الإعاقة ولأسرهم.

4. تكفل الدول الأطراف عدم فصل أي طفل عن أبويه رغما عنهما، إلا إذا قررت سلطات مختصة، رهنا بمراجعة قضائية، ووفقا للقوانين والإجراءات الوطنية السارية عموما، أن هذا الفصل ضروري لمصلحة الطفل الفُضلى. ولا يجوز بحال من الأحوال أن يُفصل الطفل عن أبويه بسبب إعاقة للطفل أو أحد الأبوين أو كليهما.

5. تتعهد الدول الأطراف في حالة عدم قدرة الأسرة المباشرة لطفل ذي إعاقة على رعايته بأن تبذل قصارى جهودها لتوفير رعاية بديلة له داخل أسرته الكبرى، وإن لم يتيسر ذلك فداخل المجتمع المحلي وفي جو أسري.

* اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة دولية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، في 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تلك الاتفاقية، والتي تشمل بروتوكو لاً اختياري، و المملكة العربية السعودية أصبحت طرفًا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولاها الاختياري عام 2008م، وقد صادقت حتى اليوم 184 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين صادقت 99 دولة على البروتوكول الاختياري.

ماهي جريمة التحرش و عقوبتها ؟

وفقاً لنظام مكافحة جريمة التحرش الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/96) وتاريخ 1439/9/16هـ، فإنه يقصد بجريمة التحرش، لغرض تطبيق أحكام هذا النظام، كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

فيما جاءت عقوبة جريمة التحرش وفقاً للمادة السادسة من نظام مكافحة جريمة التحرش:

1- مع مراعاة ما تقضي به الفقرة رقم (2) من هذه المادة, ودون إخلال بأي عقوبة أخرى تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو أي عقوبة أشد ينص عليها أي نظام آخر؛ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من ارتكب جريمة تحرش.

2- تكون عقوبة جريمة التحرش السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حالة العود أو في حالة اقتران الجريمة بأي مما يأتي:

أ- إن كان المجني عليه طفلاً.

ب- إن كان المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج- إن كان الجاني له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه.

د- إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية.

هـ- إن كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد.

و- إن كان المجني عليه نائماً، أو فاقداً للوعي، أو في حكم ذلك.

ز- إن وقعت الجريمة في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث.

مستشارك القانوني

كاريكاتير

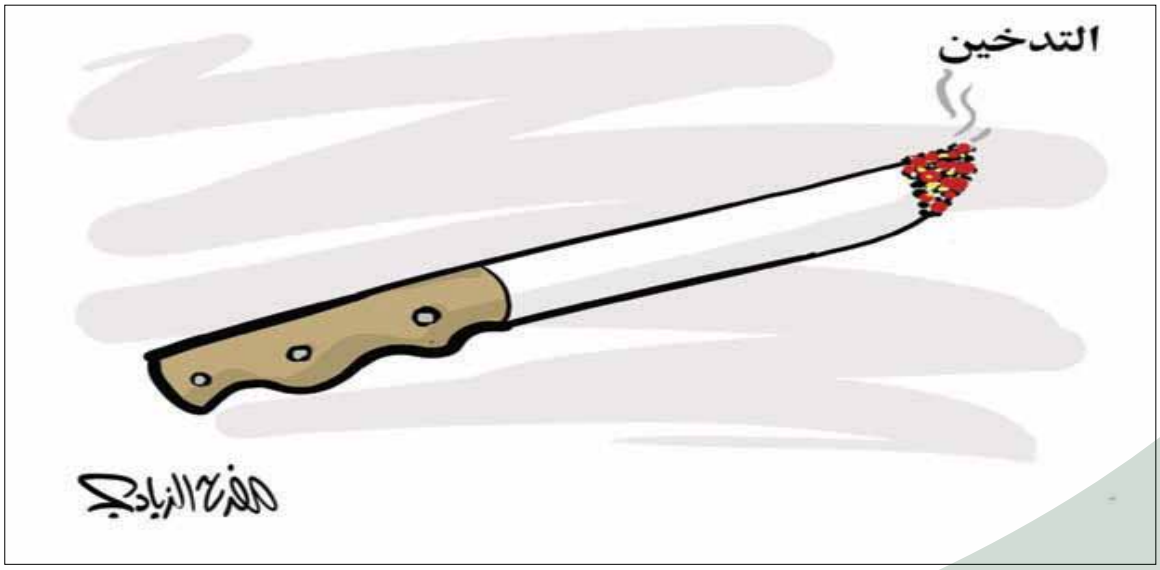

ثقافة حقوق الإنسان

الحوار و استيعاب الآخر... احترام لحقوق الإنسان

يعد الحوار والتفاوض واستيعاب الآخر واحترامه، ومحاولة الوصول إلى نقاط الاتفاق عوضاً عن الاختلاف، هي أهم ركيزة من ركائز الرقي الحضاري والتطور الإنساني، هذا عوضاً عن أن الحوار هو وسيلة خلاقة لتبادل الأفكار وتطويرها والوصول إلى أفضل السبل للتعايش مع الآخر، بالإضافة إلى كونه وسيلة للتعلم وتوسيع الأفق وتقبل الاختلاف.

فالحوار مطلب إنساني، تتمثل أهميته باستخدام أساليب الحوار البناء لإشباع حاجة الإنسان للاندماج في جماعة، والتواصل مع الآخرين، فالحوار يحقق التوازن بين حاجة الإنسان للاستقلالية، وحاجته للمشاركة والتفاعل مع الآخرين، كما يعكس الحوار الواقع الحضاري والثقافي للأمم والشعوب، حيث تعلو مرتبته وقيمته وفقاً للقيمة الإنسانية لهذه الحضارة وتلك، وتعد الندوات واللقاءات والمؤتمرات إحدى وسائل ممارسة الحوار الفعال، الذي يعالج القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر.

وقد جاء الإسلام مرسخاً للقيم الإنسانية النبيلة ومؤكداً عليها، فنجد الحث على حسن تقبل الآخر واحترامه و حفظ حقوقه، حيث إن الإسلام هو دين السلام والتسامح، ويشكل التعايش السلمي والحوار أحد أهم دعائم هذا المفهوم، قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}، حيث تحمل هذه الآية دعوة للتقارب ولتقبل الاختلاف وكيف يكون ذلك إلا بالحوار، ونجد أن الدين الإسلامي قد كفل لغير المسلمين كافة الحقوق الإنسانية وحرص على احترامها وصيانتها، ومن ذلك احترام كافة الأديان السماوية وعدم المساس بقدسيتها، قال الله تعالى {لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} وقال تعالى {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} ولنا في رسول الله أسوة حسنة، حيث كان جاره صلى الله عليه وسلم يهودياً ورغم أذيته للرسول إلا أنه لم يتعرض له بل على عكس ذلك تماماً فقابل الإساءة بالإحسان حتى كان ذلك سببا في إعجابه بهذا الدين وتعاليمه السمحة ومن ثم اعتناقه الإسلام.

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الإشراف العام

الأمانة العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

البريد الالكتروني

info@nshr.org.sa

هاتف

+966112102223

www.nshr.org.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها